

الدولة الكوردية في المنظورين الأمريكي والإيراني

رؤية سياسية - تحليلية

أ.م.د. فواز موفق ذنون

قسم التاريخ - كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة الموصل / جمهورية العراق

الملخص:

تعرضت القضية الكوردية عبر تاريخها الطويل الى اهمال سياسي من قبل الدول الكبرى التي كانت تسيطر على مقاليد الأمور في منطقة الشرق الأوسط، غير ان ذلك لم يمنع الكورد من النضال والقتال في سبيل الحصول على حقوقهم واستقلالهم في الدول التي ينتمون اليها، وبقدر تعلق الامر في القضية الكوردية في العراق، فان هذه القضية وصلت منعطفاً محورياً بعد سقوط نظام صدام حسين، من خلال دخول الكورد بقوة الى العملية السياسية واصحبوا جزءاً فاعلاً من المنظومة السياسية العراقية وركناً أساسياً من اركان النظام السياسي في العراق الذي تعرض الى هزة قوية بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مفاصل جغرافية مهمة في الأراضي العراقية عام ٢٠١٤، ومع مساهمة الكورد مع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي في القضاء على هذا التنظيم، رأى صانع القرار الكوردي بان الوقت قد حان لوضع اللمسات الأخيرة لاستقلال كوردستان وكان ذلك في استفتاء الكورد على الاستقلال عام ٢٠١٧، غير ان الأطراف الإقليمية (إيران) والدولية (الولايات المتحدة الأمريكية) كانت لديها موقفاً معارضاً لهذه الخطوة وكل منها لديه رؤيته الخاصة حول قيام الدولة الكوردية في هذه المنطقة التي تحظى باهتمام السياسات الإقليمية والدولية وتخضعها الى مصالحها ونفوذها المتنامي فيها.

الكلمات الدالة: كُردستان، أمريكا، إيران، العراق، الاستفتاء

المقدمة:

تعد القضية الكوردية من اهم القضايا الرئيسية في العراق، بحكم تطورها التاريخي والجغرافي. للحد الذي بدت فيه هذه القضية تأخذ طابعاً إقليمياً ودولياً خاصة مع وصولها الى

اعلى مراحل النضوج السياسي بإمكانية قيام دولة كوردية مستقلة في كوردستان العراق تحظى باهتمام واعتراف دولي و تكون عامل استقرار في منطقة الشرق الاوسط.

تحاول هذه الدراسة استعراض مراحل نضال القضية الكوردية ووصولها الى مرحلة اعلان الدولة والموقف الدولي المتمثل بموقف الولايات المتحدة الامريكية والموقف الإقليمي وهو الموقف الإيراني من مشروع اعلان الدولة الكوردية .

وتأتي أهمية موضوع الدراسة من خصوصية المرحلة التي تغطيها، وهي المرحلة التي تلت سقوط نظام صدام حسين واندماج الكورد في العراق الفيدرالي والنضج السياسي الذي وصل اليه الكورد باتجاه اعلان دولتهم المنتظرة .

قسمت الدراسة الى ثلاث مباحث أساسية، تناول المبحث الأول القضية الكوردية ومراحل تطورها في حقبة الملكية في العراق وما تلاها بعد ذلك في حقبة الجمهورية وصولا الى ما بعد ٢٠٠٣ والى وقتنا الراهن، في حين عالج المبحث الثاني العلاقات الكوردية الامريكية والموقف الأمريكي من مشروع الدولة الكوردية من خلال محورين أساسيين، الأول كان حول الموقف الأمريكي من القضية الكوردية في حين استعرض الثاني رؤيتنا حول الموقف الأمريكي من مشروع الدولة الكوردية. اما المبحث الثالث والأخير، خصص لدراسة الموقف الإيراني من مشروع الدولة الكوردية من خلال محورين، الأول كان حول الموقف الإيراني من القضية الكوردية، اما المحور الثاني فقد حلل الرؤية الإيرانية لمشروع الدولة الكوردية..

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة وجود قضية رئيسية في العراق وهي القضية الكوردية التي ناضلت على مدى قرن من الزمن وصلت الى بوادر تشكيل دولة لها في كوردستان العراق .

إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية الدراسة من سؤال مهم تحاول الدراسة الإجابة عليها وهي الموقف الأمريكي من مشروع الدولة الكوردية وماهي رؤيتها لقياد مثل هكذا دولة؟، والسؤال ذاته بالنسبة للموقف الإيراني ونظرتها التحليلية لقيام دولة كوردية ممكن ان تؤثر على القوميات والاعراق في دولتها .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي في وصف ومعالجة الدراسة .

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على اهم موقفين في المنظومتين الدولية والإقليمية بوصف المنظومتين من اكثر الأطراف تأثراً بوضع الدولة الكوردية في حال قيامها، عليه تهدف الدراسة الى :

١ - استعراض تاريخ القضية الكوردية ومراحل تطورها والأدوات التي باتت تملكها لإعلان دولة في كوردستان العراق.

٢ - دراسة الموقف والرؤية الامريكية من القضية الكوردية ومن مشروع اعلان الدولة.

٣ - دراسة الموقف الإيراني ورؤيته للدولة الكوردية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مراحل تطور القضية الكوردية:

تعود بدايات القضية الكوردية كقضية سياسية في بدايات القرن العشرين، فقد كان الخطاب السياسي الكردي في بداياته داعماً للهوية الإسلامية للدولة العثمانية، الا ان الامر لم يستمر مع قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) واحتلال بريطانيا للعراق دفع الشيوخ والوجهاء الكورد في العراق للمطالبة بالاستقلال على اعتبار القومية الكوردية هم اكبر قومية عرقية في الشرق الأوسط. (البياتي، ٢٠٠٩، ص ٦٢) .

ومع توالي الاحداث السياسية والعسكرية في العراق، اتمت بريطانيا احتلالها في عام ١٩١٨، لتضع الحرب اوزارها وتبدأ مرحلة جديدة من السياسات الدولية والتي عملت على وضع معاهدة سايكس بيكو (١٩١٦) موضع التنفيذ وكان ذلك في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في ٢٤/٢٥ نيسان ١٩٢٠، اذ أصبحت القضية الكوردية تأخذ طابعاً دولياً تزامنت مع اعلان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن Woodro Wilson ١٩١٣ - ١٩٢١ مبادئه الأربعة عشر والخاصة بتقرير المصير ، و نشوب خلافات بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول احقية الاكراد بإدارة المناطق التابعة لهم ، وهو ما رفضته العثمانيون خشية قيام الاكراد بتكوين دولة لهم خارج اطار الدولة العثمانية (ناوحنوش، ٢٠٠٢، ص ٧١).

الطابع الدولي للقضية الكوردية بات واضحاً أيضاً من خلال مؤتمر سيفر ١٩٢٠ اذ ان مواد هذه المعاهدة خاصة المادة (٦٤) نصت على احقية الكورد في مناطق شرق الفرات وجنوب تركيا وشمال مناطق سوريا والعراق الانفصال عن دولهم، الان ان هذه المعاهدة سرعان ما أصبحت غير ذي قيمة مع قيام بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من جهة وتركيا من جهة أخرى بتوقيع معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ الغت التعددية العرقية والقومية للسكان وعملت على إلحاقهم بدولهم وكانت المعاهدة تراجعاً كبيراً من قبل الدول الكبرى بقيام حكم ذاتي كردي في شرق الاناضول

والمناطق المتواجدون فيها كما وأعطى الضوء بقيام الجمهورية التركية الحديثة، للتعرف على معاهدتي سيفر ولوزان.(Durham.2010.p.106).

وهكذا أصبح الكورد في العراق منذ تلك المعاهدة جزءا من الدولة العراقية وبالتحديد منذ عام ١٩٢٦ ، لكن ذلك لم يمنع الكورد من الاستمرار في المطالبة بحقوقهم المشروعة سياسيا وعسكريا، وفي الوقت الذي رفضت فيه الحكومة العراقية أي حقوق للكورد وبدعم من الإنكليز، قام الكورد بعدة انتفاضات مسلحة، كانت أبرزها انتفاضات الشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني اللذان استوليا على مناطق عدة في السليمانية ومناطق أخرى من كردستان العراق خلال المدة ١٩٢٤ إلى ١٩٣٢ (عقلان.٢٠١٧.ص.٢٣).

الحركة النضالية لكورد العراق استمرت بعد بروز الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣ - ١٩٧٩) على الساحة العراقية، ففي عام ١٩٤٣ ارسل الملا مصطفى رسالة الى الحكومة العراقية طالبهم فيها بإطلاق سراح أخيه الشيخ أحمد البارزاني الذي كانت قد اعتقلته السلطات العراقية كما طالب بانسحاب القوات العسكرية من المناطق المجاورة لمنطقة بارزان ،وهو الامر الذي رفضته الحكومة العراقية، مما دفع بالملا مصطفى الى اعلان الانتفاضة المسلحة حقق فيها عدة انتصارات، سارعت خلالها بريطانيا الى تهدئة الأوضاع وتشجيع الحكومة العراقية على اعلان قرار في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ بموافقتها على إدارة الكورد لمناطقهم مع العفو على جميع البرزانيين وحضور الملا مصطفى الى بغداد لغرض اجراء المفاوضات مع الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد (١٨٨٨ - ١٩٥٨) ، الى ان المفاوضات سرعان ما فشلت بسبب تمسك كل طرف بمواقفه وعدم تقديم تنازلات للطرف الاخر(الجنابي.٢٠١٧.ص.٢٨).

فشل المحادثات كانت إيذانا بعودة الاشتباكات مرة أخرى، غير ان هذه الاشتباكات افرزت عن دعم بريطانيا للحكومة العراقية في هجومها على مواقع القوات الكوردية من خلال قصف الطائرات البريطانية لتلك المواقع خاصة في منطقة بارزان في اب ١٩٤٥، وتحت ضغط القصف اضطر الملا البارزاني الى الخروج من كردستان العراق واللجوء الى ايران في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ حيث انضم الى جمهورية مهاباد والتي أصبح فيها البارزاني اهم اركان هذه الجمهورية الفتية التي لم تستمر طويلا بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من شمال ايران بفعل الضغوط الامريكية على ايران مما دفع الأخيرة للتحرك تجاه تلك المنطقة، وهذا التحرك كان كفيلا بالقضاء على جمهورية مهاباد بعد احدى عشرة شهرا فقط من قيامها (الجنابي.٢٠١٧.ص.٣٠) .

أيدت الحركة الكوردية انقلاب البعثيين في بادئ الأمر أملاً منها في أن يتفهم القادة الجدد الوضع في العراق ومنه الوضع الكوردي، غير أنهم اكتشفوا خطأ التأييد إذا ما لبث أن قام عبد السلام عارف (١٩١٢ - ١٩٦٦) الذي جاء خلفاً لقاسم بضرب المناطق الكوردية مخلفاً الآلاف الضحايا ومدمراً العديد من القرى والمدن وحملات التهجير القسرية التي طالت أعداداً كبيرة من سكان تلك المناطق (عقلان ٢٠١٧، ص ٢٥).

وخلال العقد الذي تلا تلك الأحداث برزت عدة متغيرات سياسية انعكست بشكل أو بآخر على القضية الكوردية، فقد استلم حزب البعث السلطة في العراق بعد انقلابه على عبد الرحمن عارف (١٩١٦ - ٢٠٠٧) والذي جاء بعد مصرع أخيه عبد السلام عارف في حادثة تحطم طائرته، ولم تكن فترة حزب البعث بأفضل من سابقتها إذ مارس الحزب أقصى السياسات تجاه القضية الكردية وعندما واجه مقاومة عنيفة لجأ إلى تكتيك سياسي تمثل في التقارب مع الكورد من خلال اتفاق ١١ آذار ١٩٧٠ الذي كان حبراً على ورق ومحاولة من نظام البعث لتهديئة الأوضاع الداخلية للتفرغ للمشاكل الحدودية مع إيران والتي حلت من خلال اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ عن طريق وساطة تقدم بها الرئيس الجزائري هواري بومدين (١٩٣٢ - ١٩٧٨) والتي تزامنت مع انشقاقات في صفوف الحزب الديمقراطي الكوردستاني من خلال قيام الرئيس جلال طالباني (١٩٣٣ - ٢٠١٧) بتأسيس حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني عام ١٩٧٥ مما أدى إلى تراجع زخم الحركة الكوردية والتي ما لبثت أن فقدت الداعم الأساسي والمحرك الفعلي والنضالي بعد وفاة الملا مصطفى بارزاني عام ١٩٧٩. (الحمداني ٢٠٠٤، ص ١١٨) وللتعرف على اتفاقية آذار ١٩٧٠ واتفاقية الجزائر ١٩٧٥، (الحمداني ٢٠٠٤، ص ١٢٣ - ١٢٤).

وفاة البارزاني تزامنت أيضاً مع استيلاء صدام حسين (١٩٣٧ - ٢٠٠٦) على السلطة في العراق وقيام الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) إذ شهدت حقبة الثمانينات من القرن الماضي أقصى حقبة في تاريخ الحركة الكوردية، فقد زادت الهجمات الحكومية على المناطق الكوردية والتي كانت أشدها في ١٦ آذار ١٩٨٨ عندما استخدمت السلطات الحكومية الأسلحة الكيماوية في الهجوم على مدينة حلبجة الكردية موقعة الآلاف من الضحايا بلغ ٥ آلاف مدني تبعتها حملات من القصف والتهجير ضمن عمليات سميت آنذاك بالانفال راح ضحيتها أكثر من ١٨٠ ألف مدني حسب الإحصائيات الرسمية (عقلان ٢٠١٧، ص ٢٦).

على أن فترة التسعينيات من القرن الماضي، أصبحت الحركة الكوردية على موعد مع الازدهار السياسي والنضالي، فبعد الانتفاضة الكوردية ضد نظام صدام حسين عام ١٩٩١ وقيام الأخير بقمعها مما أدى إلى نزوح مليون كوردي نحو الحدود التركية والإيرانية، أصدر مجلس

الامن قراره ٦٨٨ في تيسان ١٩٩١ القاضي بتشكيل منطقة حظر جوي منعت فيه السلطات العراقية من الاقتراب منها، وفي عام ١٩٩٢ قررت الكورد إقامة نظامهم السياسي وادارته ضمن نطاق الفيدرالية منهنين بذلك حقبة طويلة من السيطرة الحكومية على المناطق الكوردية (الحمداني ٢٠٠٤، ص ٢١٢). واستمرت الأحزاب والقوى الكوردية بإدارة مناطقهم الى عام ٢٠٠٣ اذ شهد هذا العام سقوط نظام صدام حسين، فاصبح الكورد جزء من إدارة الدولة العراقية ضمن الفيدرالية التي تم اعتمادها رسميا كنظام سياسي جديد في العراق في دستور ٢٠٠٥، وشاركوا في حل الازمات السياسية والأمنية في البلاد الى عام ٢٠١٧ عندما قررت القوى الكوردية الاستقلال وتكوين دولة كردية، وهو الامر الذي اثار موجة من الاعتراضات واختلاف في المواقف الداخلية والإقليمية والدولية ومنها الموقفين الأمريكي والإيراني واللذان سوف نفصل الحديث عنهما في الصفحات اللاحقة..

المبحث الثاني: العلاقات الكوردية - الأمريكية والموقف من مشروع الدولة: أولا: الولايات المتحدة الأمريكية والقضية الكوردية:

للعلاقات الكوردية - الأمريكية تاريخ طويل، يبدأ منذ بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية، اذ شهدت تلك الحقبة استخدام واشنطن لسياساتها مع دول الشرق الأوسط كجزء من الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، بما يسهم في دعم الدول ذات التوجه الغربي والمتقارب مع سياساتها لتعزيز نفوذها ومصالحها في تلك المنطقة، وبما ان العراق كان يحسب في تلك الحقبة على المعسكر الغربي والذي توج في انضمام العراق الى حلف بغداد عام ١٩٥٥ بتشجيع امريكي - بريطاني، عليه لم تشهد تلك الحقبة أي تقارب امريكي - كوردي ، الى عام ١٩٥٨ اثر سقوط النظام الملكي في العراق واتخاذ عبد الكريم قاسم سياسات متقاربة مع الاتحاد السوفيتي والخروج من حلف بغداد ودعمه الحزب الشيوعي في بلاده، عندها ايقنت واشنطن ان العراق سائر في طريقة الشيوعية باتجاه العداء مع الغرب فقررت اتخاذ موقفا مغايرا والبدء باتخاذ استراتيجية تهدف الى التقارب مع الحركة الكوردية في العراق (سرور، ٢٠٠٧، ص ٤٢).

التقارب الأمريكي مع قادة الحركة الكوردية كان محدودا وحذرا وذلك بسبب التخوف الأمريكي من تأثير ذلك سلبا على حليفتيها تركيا وايران اللذان يشتركان مع العراق في تداعيات القضية الكوردية، الى ان سقوط نظام قاسم ومقتله عام ١٩٦٣، كان إيذانا لمزيد من التقارب بين الولايات المتحدة والحركة الكوردية خاصة بعد اتخاذ عبد السلام عارف سياسات مناوئة للكورد ولايران بسبب تحالف طهران مع إسرائيل سياسيا وعسكريا في عهد الشاه

الحليف القوي لواشنطن، مما اغضب الأخيرة التي قررت دعم الحركة الكوردية بشكل فاعل وأعلن الكورد استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة ضد نظام الحكم في بغداد (سرور. ٢٠٠٧. ص. ٤٣).

ومع استيلاء حزب البعث على السلطة في العراق عام ١٩٦٨، زاد الدعم الأمريكي للكورد، بسبب اتخاذ البعثيين سياسات مناوئة للمصالح الأمريكية في المنطقة، فأعلنت الولايات المتحدة عزمها على استمرار الوقوف مع القضية الكوردية في العراق، فجرت اتصالات مباشرة بين الملا مصطفى البارزاني ووليم روجرز وزير الخارجية الأمريكي عام ١٩٦٩ أكد فيها روجرز عن قرار واشنطن ارسال مساعدات عسكرية ومؤن الى الكورد عن طريق ايران، كما أعلنت الولايات المتحدة بانها سوف تعمل على تقديم المساعدات ووسائل الإغاثة عن طريق الهلال الأحمر الإيراني وشجعت الولايات المتحدة في تلك الحقبة قيام حكم ذاتي للكورد في شمال العراق (F.R.U.S.1969.p.120).

وفي حقبة السبعينيات من القرن الماضي اتخذت الحكومة العراقية سياسات وصفتها واشنطن بانها معادية للمصالح الأمريكية ومنها اتفاق اذار بين الحكومة العراقية والكورد، اذ ان الولايات المتحدة عدت هذا الاتفاق يقف بالصد من المصالح الإيرانية الحليف الاستراتيجي لواشنطن، كذلك قيام العراق بتأميم النفط عام ١٩٧٢ واعقبتها بتوقيع معاهدة للصداقة مع الاتحاد السوفيتي في السنة ذاتها الامر الذي فسرتة واشنطن بمحاولة سوفيتية لتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية (سرور. ٢٠٠٧. ص. ٤٣).

إزاء ذلك قررت الولايات المتحدة توثيق علاقاتها مع الكورد بشكل اقوى، اذ تم الاتفاق بين الطرفين على قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية ومالية للكورد وتم تخصيص ١٦ مليون دولار لتغطية نفقات الشحن الأمريكية من الأسلحة للكورد، كما تقرر ارسال المبعوث الأمريكي جون كانللي الى ايران لإبلاغ محمد رضا شاه (١٩٤١ - ١٩٧٩) ايران بقرار الحكومة الأمريكية بمساعدة الكورد، وهكذا شهدت تلك الحقبة تقاربا كبيرا بين الولايات المتحدة والكورد وتم تبادل الزيارات بين الطرفين . وبلغت اوج تطور العلاقات بين الجانبين عندما قرر الكونغرس الأمريكي زيادة المساعدات الأمريكية الى الحركة الكوردية لتبلغ ٢٥ مليون دولار، كما تم الاتفاق على قيام الامريكان بالتنقيب على النفط والمعادن في المناطق التي يسيطر عليها الكورد، وكانت تلك الحقبة قد سجلت اعلى مرحلة من مراحل التفاهم السياسي بين الكورد والولايات المتحدة (سرور. ٢٠٠٧. ص. ٤٧).

على ان العلاقات الكوردية -الامريكية شهدت بعض التراجع بدأت منذ منتصف السبعينيات حتى نهاية حقبة الثمانينات من القرن المنصرم، والسبب في ذلك يعود الى قيام العراق وايران بتوقيع اتفاقية الجزائر في عام ١٩٧٥، وكانت احدى بنود الاتفاقية سحب ايران والولايات المتحدة دعمها للكورد وقطع العلاقات معهم، وهو الامر الذي أدى الى تراجع القضية الكوردية وتوقف المساعدات المالية والعسكرية للولايات المتحدة، وتذكر وثائق الكونجرس الأمريكي بان ٢٥ مليون دولار كانت على شكل مساعدات عسكرية في طريقها الى الكورد عن طريق ايران غير ان اتفاقية الجزائر أوقفت تلك المساعدات (الهييتي وفارس ٢٠١٢ ص ١٣).

ومع تولي رونالد ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٩) إدارة الولايات المتحدة الامريكية، كانت هناك مراجعة شاملة للسياسة الامريكية تجاه العراق، ذلك ان قيام الثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩ والتي ناصبت الولايات المتحدة العداء ووصفتها بالشيطان الأكبر، دفع الإدارة الامريكية الى مواجهة الوضع الجديد في ايران من خلال الاعتماد على العراق لتحقيق مصالحها الاستراتيجية ضمن سياسة اطلقت عليها واشنطن بالتوازن الإقليمي، وهذا ما نجم عنه ابتعاد الولايات المتحدة عن دعم الحركة الكوردية في تلك الحقبة اعتقادا منها بان أي دعم للكورد سوف يدفع العراق الى الخروج من الاستراتيجية الامريكية لمواجهة ايران كما اعتقدت واشنطن أي الدعم الأمريكي للكورد قد يؤدي الى زعزعة استقرار المنطقة بالكامل التي كانت تشهد آنذاك حربا بين العراق وايران وان إقامة حكم ذاتي للكورد قد يؤثر على الاستقرار الداخل للعراق (خاروداكي ٢٠١٣ ص ٣١٨).

وادى هذا التراجع في العلاقات الامريكية -الكوردية الى عدم اهتمام واشنطن بالأحداث الداخلية في الساحة الكوردية وغض النظر عن السياسات الحكومية في كوردستان العراق والمذابح التي حدثت في تلك الفترة ومنها مذبحة حلبجة وعميات الانفال التي حدثت في المدة ١٩٨٨ - ١٩٨٩. (خاروداكي ٢٠١٣ ص ٣٢٣).

وبعد تسلم جورج بوش (١٩٨٩ - ١٩٩٣) إدارة البيت الأبيض، ازدهرت العلاقات الامريكية الكوردية بشكل كبير، فقد وقفت الإدارة الامريكية ضد السياسات التي اتبعها صدام حسين سواء على الصعيد الخارجي من خلال القيام بتحرير الكويت من قبضة القوات العراقية التي كانت قد احتلتها في ٢ اب ١٩٩٠، او على صعيد السياسات الداخلية من خلال وقوفها مع الكورد ضد سياسة القمع التي استخدمها صدام حسين ضد الكورد ابان وبعد الانتفاضة الكوردية في عام ١٩٩١ التي أعقبت الانسحاب العراقي من الكويت، وركزت الاستراتيجية الامريكية في تلك الحقبة على دعم

الحكومات الإقليمية (حكومة إقليم كردستان) التي تشارك الولايات المتحدة الاهتمام ذاته في الاستقرار الإقليمي(خاروداكي. ٢٠١٣. ص٣٤٧).

والحقيقة ان هذه السياسة كانت جزءا من مشروع امريكي تنبته إدارة جورج بوش وهي السياسة التي تهدف الى تشكيل نظام شرق -أوسط جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، والتي تتمثل بدعم الاستقرار الإقليمي ومنع حدوث نزاعات في منطقة الشرق الأوسط والبحث عن حلفاء جدد، والكورد باتوا جزءا من هذه السياسة، اذ ان مساندة واشنطن للكورد بوصفهم شركاء استراتيجيين كان جزءا من الحاجة الملحة الى حلفاء استراتيجيين عبر العالم، ودعم الكورد جاء هذه المرة من خلال منع العراق من أي تهديدات مستقبلية لهم، ولو أدى ذلك الى استخدام القوة العسكرية ضد بغداد، وتزامنت هذه السياسة مع حرص إدارة بوش على تثبيت المنطقة العازلة الامنة للكورد وعقد خط ٣٦ خطا فاصلا يمنع فيه الاقتراب من قبل القوات العسكرية العراقية (سرور. ٢٠٠٧. ص٥٧).

وقد زاد الاهتمام الأمريكي بالقضية الكوردية ابان حقبة الرئيس بيل كلنتون (١٩٩٣ - ٢٠٠١)، من خلال اصدار قانون تحرير العراق والذي صادق عليه الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٨، وهذا القانون أتاح لقوى المعارضة في الخارج و الداخل ومنهم الكورد لتقوية علاقاتها بشكل اوثق مع الولايات المتحدة والحصول على الدعم السياسي والعسكري والمالي، وهنا واشنطن عدت الكورد شريكا لها في ترتيبات ما بعد الإطاحة بصدام حسين وهذا ما تم عام ٢٠٠٣. (The Kurdish Project.n.d-No Date-Retrieved from/ <https://thekurdishproject.org/kurdistan-news/us-kurdish-relations/>)

وبعد عام ٢٠٠٣ الى اليوم والولايات المتحدة تعتمد على الكورد كشريك استراتيجي وحليف قوي داخل العراق وتعتمد عليهم في استقرار العراق ولجعل المشروع الأمريكي للتحويل الديمقراطي الإقليمي قابلا للنجاح والاستمرار. واصبح الكورد احد اللاعبين الأساسيين في المعادلات الدولية، وهذا ما أدى الى انشاء الولايات المتحدة القنصلية الامريكية في أربيل، كذلك إقامة تعاون امريكي - كوردي امني مستمر، كل ذلك أدى الى وصول الكورد الى اعلى مستويات الأهمية في السياسة الخارجية الامريكية .

ثانيا: مشروع الدولة الكوردية في المنظور السياسي الأمريكي . " رؤية تحليلية ":

مرت القضية الكوردية مراحل مد وجزر مع الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ إلى أن وصلت الى عام ٢٠١٧ في مرحلتها التي تبلورت فيها أفق الاستقلال والانفصال من خلال

السعي لإجراء استفتاء شعبي يتبعه اتخاذ خطوات تمكن القادة الأكراد من إعلان دولة كردية مستقلة في شمال العراق .

وبغض النظر عن المواقف الإقليمية من الخطوات الكردية لإعلان الاستقلال وتأسيس دولة وهي في مجملها مواقف تتموضع بالضد من المشروع الكردي ، فإن ما يهمنا هنا هو الموقف والرؤية الأمريكية حيال الحلم الكردي بتأسيس الدولة المنشودة .

ولمعرفة حقيقة الرؤية الأمريكية يجب ان نتذكر ما اوردناه في صفحات سابقة من ان الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ تسعينيات القرن الماضي عدت الاكراد حليفا محليا ناجحا لها لاعتبارات تتعلق بسياسة الاحتواء التي مارستها الإدارة الأمريكية آنذاك والتي سمحت للأكراد بإقامة منطقة شبه مستقلة عن الحكومة المركزية في بغداد ، تطور ليصبح للأكراد دورا فاعلا في بوصلة السياسة الأمريكية تجاه العراق، لعل ابرزه كان في حقبة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الابن (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨) من خلال سعي الأخير الى وضع قانون تحرير العراق موضع التطبيق وإعطاء الأكراد دورا في حربه لإسقاط نظام الرئيس صدام حسين الذي تم في عام ٢٠٠٣ لتتحول السياسة الأمريكية من السياسة التقليدية في الاحتواء الى محاولة ديمقراطية العراق، كان للكرود نصيبا من تلك الأجندة التي انتهت بعراق اتحادي فدرالي رؤوا فيه الكورد مطمحا لهم في إمكانية ان يكون لهم دورا رياديا في الدولة العراقية يوقف سنوات التهميش والحروب التي عانوا منها في السنوات الماضية من عمر الحكومات العراقية السابقة .

غير ان الأمور لم تجر في صالح الآمال الكردية التي اصطدمت بالسياسات العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣ ، فدخلت القضية الكردية في منعطف اخر كان التوتر والخلافات تسوده في اغلب حالاته وهو يعبر عن العلاقة الجديدة ما بين اربيل وبغداد التي وأن شهدت بعض التقارب بين الطرفين الا ان سرعان ما تعود الى القطيعة خاصة ابان حكم نوري المالكي رئيس الحكومة السابق (٢٠٠٦ - ٢٠١٤)، حاول من جاء بعده وهو حيدر العبادي (٢٠١٤ - ٢٠١٨) من اعادة ترميمها وقد حقق نجاحا مؤقتا من خلال التنسيق المشترك لبعض القضايا الملحة واهمها محاربة تنظيم داعش الارهابي الذي اجتاح ثلثي اراضي البلاد، فكان التعاون العراقي - الكردي ضرورة استراتيجية مهمة من اجل انقاذ البلاد والعبور بها الى مرحلة اقل خطورة تستطيع معها الدولة العراقية الى الالتفاف نحو قضاياها الاخرى .

وما ان اقتربت الحرب ضد داعش من وضع اوزارها، حتى بدأت القضية الكردية تفرض نفسها مرة أخرى على طاولة القضايا الداخلية بعد ان أعلنت اربيل بان حكومة بغداد لم تكن بمستوى الشراكة الحقيقية معها وان اغلب الملفات السياسية بينهما ومنها ملف المناطق المتنازع

عليها ومنها كركوك وملف الثروة النفطية مازالت تشكل عقدة المنشار في العلاقات بين الطرفين، لتعود القضية الكردية من جديد الى مربع الاول من العلاقة المتأزمة بين بغداد واربيل.

على هذا الأساس، قرر صناع القرار في كردستان العراق بدء الخطوات نحو إجراء استفتاء شعبي والذي تم في ٢٥ ايلول ٢٠١٧ والتوجه نحو إعلان الدولة الكردية المستقلة [بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء ٧٢٪ وكانت النتائج ان ٩٢٪ من الشعب الكوردي مع اعلان الاستقلال. متأملين من الولايات المتحدة دعمهم في هذه الخطوة التي يرونها حلما طال انتظاره، وهي (اي القيادة الكردية) وهي تسعى لإقامة الدولة الكردية عينها على واشنطن لدعمها في هذه الخطوة ولسان حالها يقول بان الولايات المتحدة التي ارادت جعل العراق نموذج يحتذى به في الديمقراطية فشلت في ذلك المسعى وان اقليم كردستان هو الطرف المحلي الوحيد المؤهل للقيام بتلك المهمة.

ونرى ان صانع القرار الكوردي ربما يعول على العلاقة الاستراتيجية التي تربطه بواشنطن التي اتخذت من الكورد حليفا مهما وبارزا في حربها ضد داعش وهذا ما نتلمسه واضحا من خلال التقارب السياسي والعسكري الامريكي - الكردي خلال السنوات الأخيرة ليس فقط في العراق فحسب بل حتى في سوريا وهو التقارب الذي اثار انزعاج انقرة وطهران على حد سواء، وهو القلق الذي لم تلتف اليه الولايات المتحدة بل العكس رأت بان الحليف الكردي هو افضل حليف ساعدها في جهودها لمحاربة داعش وهو ما كان يعلنه دائما الرئيس الامريكي دونالد ترامب (٢٠١٧ - ٢٠٢١) من انه يقدر كثيرا الجهود الكوردية في مساعدة التحالف الدولي في حملته ضد الارهاب، كما يرى المراقبون من ان التسارع الكردي في الخطوات التي تؤدي الى اعلان الاستقلال ربما وراءه ضوء اخضر امريكي Green light ويستندون في ذلك الى ما قاله وليد فارس مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الشرق الأوسط عندما صرح بان الولايات المتحدة بالرغم من انها تدعم الحوار بين بغداد واربيل، الا إنها ستدعم الاستفتاء الذي اعلن عنه الرئيس مسعود البرزاني وستقبل بنتائجه، مؤكدا بان الرئيس ترامب دعا في حملاته الانتخابية الى دعم جميع حلفاء الولايات المتحدة الذي يحاربون داعش وأكد على الدور المحوري للكورد بشكل خاص.

كما ان البعض يفسر الثقة المطلقة للرئيس البرزاني وللاكراد وهم يتجهون نحو إعلان الدولة الكوردية من انه مدعوم خارجيا وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل التي ربما اكثر دولة معنية بحصول الكورد على الاستقلال الذي ربما يوفر نفوذا إسرائيليا جديدا في المنطقة يكون على الأرض الكوردية وقريبة جدا من العراق ومن الحدود الكوردية - الايرانية وهو هدفا استراتيجيا ربما توظفه تل ابيب في إستراتيجيتها القادمة في المستقبل القريب

يمكنها من مواجهة الهلال الشيعي بهلال إسرائيلي يمتد من فلسطين يمتد الى سوريا عبر الجولان وينتهي في كردستان العراق .

على ان الرواية التي تؤيد حصول الكورد على موافقة أمريكية مسبقة حول إعلان دولتهم ربما يتناقض مع روايات أخرى تقول بان الولايات المتحدة ربما ترى بان الاستفتاء وخطوات الاستقلال ربما يؤثر على جهودها لمكافحة الإرهاب وان الوقت غير ملائم لمثل هذه الخطوات (Hama.2021. Retrieved from/ <https://www.kurdistan.com/en/details.aspx?jmare=1107>، وأكدت النائبة عن الاتحاد الوطني الكوردستاني الاء طالباني، على ان السفير الأمريكي دوغلاس سليمان التقى الكورد ونقل لهم رؤية الإدارة الأمريكية بشأن الاستفتاء، حيث أكد ان الكورد امام ثلاث خيارات، اما ان يتخلى الكورد عن اجراء الاستفتاء وهذا يعني استمرار الدعم الأمريكي لكوردستان، او اجراء الاستفتاء داخل إقليم كوردستان فقط، وسيغاضى عنه الامريكان، والثالث وهو الأخطر اجراء الاستفتاء داخل وخارج الإقليم، وعندها سوف لن تتدخل واشنطن بشأن عواقب هذه الخطوة ومايرافقها من تدخل عسكري عراقي او إيراني، بمعنى ان الكورد سوف يتحملون مسؤولية هذا القرار.

<https://aawsat.com/home/article/1023811/3>

وهناك من يرى بان الاستفتاء سوف يجعل واشنطن تتخلى عن الحليف الكوردي، ونرى بان هذه الرواية ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها على الرغم من تداولها بقوة داخل الأوساط السياسية العراقية، وتأتي مكامن ضعفها من إن البيت الأبيض أعلن مرارا وتكرارا من ان الولايات المتحدة سوف تستمر بدعمها للحليف الكوردي سواء اجري الاستفتاء او تم تأجيله، بل اننا نعتقد بان الولايات المتحدة ستدخل بقوة في الساحة العراقية لدعم مفاوضات جديدة بين بغداد واربيل لابعاد خطوة الاستقلال ولو لفترة مؤقتة تمكن الطرفين من التقاط أنفاسهما من الحرب الطاحنة مع تنظيم داعش الارهابي.

إن الاهتمام الأمريكي بالملف الكوردي في المرحلة الراهنة يأتي في إطار مخاوف الإدارة الأمريكية من ان يتم استغلال الورقة الكوردية من قبل إيران او خصوم رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لمحاولة الضغط عليه للقيام بإجراءات عسكرية غير محسوبة النتائج قد تلقي بظلالها على المشهد العراقي الذي لا يحتمل أي تعقيد جديد في ظل الحرب التي يخوضها العراق ضد فلول تنظيم داعش الإرهابي، ذلك ان تعقيد جديد في الساحة العراقية قد يمكن بعض الأطراف السياسية من استغلالها في الانتخابات النيابية القادمة بشكل يؤدي الى اصطفاقات قومية وعرقية تمكن بعض الأطراف من العودة إلى تصدر المشهد السياسي العراقي

وهي خطوة يراها الإدارة الأمريكية قد تبعثر أوراقها السياسية وتحاول دعم الصوت المعتدل داخل البيت الشيعي العراقي وليس أدل على الانفتاح العربي -السعودي على العراق هذا الانفتاح الذي جاء بضوء اخضر أمريكي قد يعمل على الحد من النفوذ الإيراني ولعل الضغط الأمريكي آنذاك على القادة الكورد لتأجيل الاستفتاء او تأجيل مسألة الاستقلال هي لضمان نجاح خطة الولايات المتحدة التي لا تريد اي طرف تعكير صفو خطتها التي تراها بانها تحقق قد تحقق نجاحا ملحوظا.

لكن ما طرأ عليه الوضع اليوم هو تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وايران واستخدام الأخيرة للفصائل المسلحة لمهاجمة المصالح الأمريكية في العراق، هذه التطورات دفعت واشنطن لإعادة التفكير في استراتيجيتها تجاه كوردستان العراق، فبعد قيامها باغتيال اهم صانعي السياسة الخارجية الإيرانية قاسم سليمانى وكذلك ابي مهدي المهندس، دفعت القوى السياسية القريبة من الايدولوجية الإيرانية الى تحشيد مناصريها في البرلمان العراقي الذي اقر في ٥ كانون الثاني / يناير وبأغلبية ١٧٠ نائبا قرار الزمت فيه الحكومة العراقية بإجبار القوات الأجنبية ومنها الأمريكية الى ضرورة مغادرة البلاد محاولة انهاء هذا الملف الذي يمتد في تاريخه منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ والى وقتنا الراهن .

وتعتقد إدارة ترامب ان الوجود العسكري الأمريكي في العراق غير خاضع للنقاش كون الوجود يمثل أولوية بالنسبة للمصالح الوطنية الأمريكية والتي تهدف في هذه المرحلة الى تحقيق هدفين مشتركين، أولهما الاستمرار في مواجهة تنظيم داعش الإرهابي ومحاولاته المستمرة لاستغلال المناطق الرخوة في العراق لشن مزيدا من الهجمات، كذلك مراقبة السياسة الخارجية لإيران في المنطقة ونفوذها التوسعي وهي جزء من استراتيجية أمريكية تهدف الى الضغط على ايران لدفعها نحو القبول بالمفاوضات المباشرة للتوصل الى اتفاق جديد لبرنامجها النووي ولسلوكها التي تعدده واشنطن مزعما للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .

ان التواجد العسكري الأمريكي في العراق قد يكون متفقا مع اطراف سياسية فاعلة في المجتمع العراقي ونقصد بها الكتل الكوردية والتي لم تصوت أساسا على قرار انسحاب القوات الأجنبية من العراق، كون هذه الكتل تدرك بان انسحاب القوات الأمريكية من العراق ومحاوله ايران للتقدم باتجاه الحصول على نفوذ اكبر داخل العملية السياسية في العراق يعني من جملة ما يعنيه تهميشا اكبر لدورها السياسي داخل المنظومة السياسية العراقية .

وفي ظل انسحابات أمريكية سابقة من ثكنات عسكرية وليست قواعد كبيرة ، كالانسحاب الأمريكي من القائم ومن القيادة يراها البعض انها انسحابات فرضتها إعادة انتشار

القوات داخل العراق والابتعاد عن صواريخ الفصائل المسلحة القريبة من توجهاتها من ايران، وهذه القوات مازالت تتمسك ببقائها في القواعد العسكرية الرئيسية في البلاد كقاعدتي عين الأسد والحريير في كردستان، بل ان الولايات المتحدة عملت على ادخال منظومة باترويت المضادة للصواريخ في قواعدها العسكرية في البلاد.

ان أي جدية حكومية في المضي باتجاه اخراج القوات الامريكية في العراق، سوف يدفع واشنطن الى محاولة إيجاد بدائل تحتفظ فيها ببقائها في العراق، وهذه البدائل ربما تكون في كردستان التي أعلنت اكثر من مرة على استعدادها لاستضافة القوات الامريكية، وفي الوقت الذي يؤكد فيه بعض القانونيين بان قرار البرلمان العراقي يشمل القوات الامريكية من جميع الأراضي العراقية، يرى البعض منهم ان الامر لا يشمل أراضي كردستان كون الأخيرة لها وضعها الدستوري والقانوني ولها تمثيلها الخاص مع الدول الأجنبية وهذه يتيح لها استضافة قوات اجنبية على أراضيها .

من هنا نرى ان التفكير السياسي الأمريكي اختلف اليوم، فقد نادى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي سين كونارد بضرورة دعم استقلال الكورد وانه ان الأوان لوضع النهاية للنضال الكوردي وحققهم في نيل الحرية والاستقلال لذلك نعتقد ان واشنطن تسعى الى دعم وجودها في كردستان من اجل ضمان بقاءها لديمومة هذا الصراع، وهذا التفكير ربما سيقود الولايات المتحدة الى دعم مستقبلي لاستقلال كردستان

<https://www.institutkurde.org/info/influential-us-senator-supports-independent-kurdistan-1232551091.html>

المبحث الثالث: الرؤية الإيرانية لمشروع الدولة الكوردية: الابعاد ومكانم القلق: أولاً: ايران وكورد العراق:

لم تكن تنظر ايران الى القضية الكوردية في العراق، الا من زاوية مصالحها الخاصة المتمثلة بإضعاف العراق ابان حقبة صدام حسين وكذلك اضعاف الكورد الذين يمثلون تهديدا قوميا لهم بسبب وجود ذات القضية في ايران التي تضم بين سكانها ملايين الكورد الإيرانيين، الذين يقدرون بـ (٥) ملايين ونصف يعيش معظمهم في غرب وشمال غرب ايران (عقلا ٢٠١٧، ص ٢٠).

ولعل ابرز المواقف الإيرانية حيال كورد العراق، كانت بعد سقوط نظام صدام حسين، اذ ان ايران وطدت علاقاتها مع الأحزاب والكتل الكوردية التي تؤمن بالحل الفيدرالي في العراق، واعترفت بالفيدرالية الكوردية، كما استقبلت العديد من الشخصيات السياسية الكوردية

وفتحت قنصليات في إقليم كردستان، وساهمت كذلك في دعم التحالفات السياسية بين الكورد والشيعية، وهذه السياسة الانفتاحية لإيران تجاه الكورد مقابل تضييقها لكورد إيران، تؤكد ان طهران تحاول مسك زمام الأمور السياسية والأمنية في العراق في ظل الفراغ الذي يعانيه الأخير، وتحاول السيطرة والهيمنة على الملف السياسي في البلاد، كما تريد من خلال ذلك ان تفتح ملفات تزيد من المواجهة مع واشنطن وجعل هذه الملفات ورقة بيدها في مفاوضاتها وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، خاصة وان الإدارات الامريكية المتعاقبة ترفض أي مساس بالحقوق السياسية والفيدرالية لكورد العراق (العزاوي، ٢٠٠٩، ص ١٦٠).

ثانيا: إيران والدولة الكوردية:

ولإيران رؤية وموقف تكاد تنفرد به وهي تنظر بقلق بالغ إلى ولادة الدولة الجديدة في المنطقة التي أحكمت قبضتها عليها من خلال مد نفوذها السياسي والعسكري، وتأتي عوامل القلق الإيراني من خلال أبعادا سياسية واقتصادية وقومية.

فالإبعاد السياسية: تكمن في إن إيران التي مدت نفوذها السياسي والعسكري في هذه البقعة من منطقة الشرق الأوسط ترى بان مشروع الدولة الكردية ما هو الا سياسات أمريكية وإسرائيلية تهدف إلى تقطيع أوصال هذه المنطقة والتي هي بالتالي يساهم في كبح جماع هذا النفوذ وانكماشه من خلال إيجاد دولة لها تحالفات استراتيجية مع واشنطن وتل أبيب التي سوف يكون لها موطن قدم في هذه المنطقة وعلى مقربة من الحدود الإيرانية وهذا يساهم في مراقبتها امنيا واستخباراتيا وبذلك يكون هناك نفوذ وتواجدا إسرائيليا ممتدا من الأراضي الفلسطينية المحتلة مرورا بجولان السورية وانتهاء بكردستان العراق يكون مضادا لما يسميه البعض بالهلال الشيعي الممتد من العراق الى سوريا الى مناطق حزب الله في لبنان.

اقتصاديا: إن قيام دولة كردية لديها مخزونا جيدا من النفط واقتصادا في طريقه إلى النمو وعلاقات متطورة مع الولايات المتحدة والأردن ودول الخليج وخاصة الإمارات والسعودية (العدو للدود لإيران) يثير هواجس حقيقة لطهران ذلك ان إقليم كردستان لديه علاقات جيدة مع محيطه السني وبالتالي سوف تنشط الحركة الاقتصادية والاستثمارية مع الدولة الجديدة يتبعه نفوذ سنيا قويا يساهم في إضعاف النفوذ الإيراني او على الأقل تراجع له لصالح النفوذ العربي والأمريكي والإسرائيلي وكل حسب أوراقه ومصالحه وأهدافه السياسية والاقتصادية وعلى هذا الأساس؛ فإن مخاوف إيران من الاستقلال يعود الى خشيتها من تحول المنطقة الى بؤرة نفوذ أقوى لخصومها، مما سيشكل تهديداً مباشراً لأمنها.

قومياً: تنحصر وكما هو معروف في القلق الإيراني من قيام دولة كردية على تماس مع حدودها سوف يدفع الاحزاب والحركات السياسية داخل ايران ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني والحزب الشيوعي الايراني وحزب الحياة الحرة الكردستاني -بيجاك - إلى خلق الفرصة لمحاولة الحصول على كيان مستقل وإذا كانت تلك الأحزاب تعاني من انعدام الدعم الخارجي فان قيام الدولة الكردية في العراق وتواجد سعودي -أمريكي -إسرائيلي على الحدود الإيرانية، ربما يساهم في زعزعة الداخل الايراني لمصلحة الوضع الكردي الايراني الجديد ، فضلا عن اتخاذ اكراد ايران من الدولة الكردية الجديدة قاعدة لانطلاق حركاتها السياسية والعسكرية ضد النظام السياسي الايراني للحصول على وضع مشابه لأوضاع الكرد في العراق .

وأمام هذه المعطيات يبقى السؤال ماهي الخيارات التي يملكها صانع القرار الإيراني وهو يضع الدولة الكردية في تفكيره السياسي والعسكري؟

والحقيقة إن الإيرانيين وهم يبدئون تحركاتهم من اجل وقف المشروع الكردي الجديد فان عينهم ترقب تطورات ما بعد الاستفتاء ويأملون من ان القادة الكرد ربما لا يقدمون على الاستقلال بقدر ماهي ورقة ضغط جديدة يستخدمونها للحصول على مكاسب من بغداد ، اما اذا ظهر العكس وبدأ الاكراد خطوات حقيقية لإعلان الانفصال والاستقلال بشكل نهائي فان ايران على الاغلب سوف تبدأ تحركا عسكريا -حربا بالوكالة - بالتعاون مع الفصائل الشيعية العراقية التي تدعمها لإعادة الامور الى نصابها السابق، وان اي تحركات سوف يسبقها تنسيقا عراقيا -تركيا -إيرانيا مشتركا بمعنى ان النظام السياسي في ايران سوف يستخدم ادواته العسكرية اذا ما شعر بان قيام الدولة الكردية باتت تهدد الامن القومي الايراني وهنا نستحضر الاجتماعات التي عقدها آنذاك (قبل مقتله) قائد فيلق القدس، قاسم سليماني، مع القادة الكرد، قائلا لهم " لقد منعنا حتى اللحظة هجوم الحشد الشعبي عليكم لكننا لن نقوم بذلك مستقبلاً " والحقيقة ان الزيارة في توقيتها حملت مضموناً مهماً من باب كونها زيارة لرجل عسكري تتمتع بحضور قوي في العراق وسوريا، واختيار ايران لشخصية عسكرية للقاء المسؤولين في كردستان العراق كان لغرض توصيل رسالة فحواها أن ايران رافضة لفكرة تكوين دولة كردية مستقلة الان ومستقبلا وسوف تستخدم كافة الوسائل التي بإمكانها ايقاف المشروع الكردي حتى لو تطلب الامر استخدام القوة العسكرية.

الخشية الإيرانية من قيام دولة كوردية تدرج في اطار ليس فقط الخوف من تأثير ذلك على طموح ونضال الكورد في ايران، بل ان طهران تخشى من اثاره ذلك على بقية المكونات

والقوميات الأخرى كالبلوش والعرب والأذريين، فتطالب بالاستقلال وتعمل على تفكيك الأراضي الإيرانية .

وعلى هذا الأساس فإن هواجس طهران تتعلق بطموح الكورد في المنطقة وما قد تحمله قيام الدولة الكوردية حسب رؤيتها من تشكيل منطقة عداوية مما سيشكل تهديدا لأمنها الداخلي وأمنها القومي وهو ما يؤمن استقرارا ونجاحا للدول التي تعاديه وتقف بالضد من مشاريعها كإسرائيل والمملكة العربية السعودية (أبش—ناس، 2017/9/21، <https://www.aljazeera.net/opinions/2017/9/21>)

لذلك فإن إيران تقف وسوف ستقف ضد أي مشروع كوردي لأن الدولة سواء في الفترة الراهنة أو في المستقبل، إلا أن ترتيبات المنطقة والأدوار الأمريكية والسياسات الدولية هي التي سوف تكون الحاسمة بشأن قيام دولة كوردية من عدمها في قادم السنوات ...

الخلاصة:

من خلال ما تقدم، نعتقد بأن مشروع الدولة الكوردية تطور مع تطور الحركة الكوردية من مرحلة النضال لاستحصال الحقوق إلى مرحلة الحكم الذاتي ضمن الحكم الفيدرالي العراقي إلى مرحلة الدولة الكوردية بعد أن تهيأت لها أسباب النجاح الداخلي من خلال الأسس الديمقراطية التي قامت عليها الحركة الكوردية في كردستان العراق ووصولها إلى أعلى مراحل تكوين دولة الكورد الحديثة. غير أن مشروع الدولة الكوردية واجه ويواجه تحديات جمة تمثلت في العامل الإقليمي المتمثل بالعامل الإيراني الذي يرى بأن هذا المشروع يمثل تهديدا لأمنه القومي الذي يتجه نحو التفكك إذا ما قامت دولة كوردية في العراق يمكن أن يعمل كورد إيران على استنساخ التجربة الكوردية العراقية في أراضيها وهذا ما يهدد قوة إيران الإقليمية في المنطقة التي تحاول طهران تعزيز نفوذها وإقدامها فيها في مواجهة أعدائها إقليميا ودوليا.

أما العامل الدولي ونعني به العامل الأمريكي، فإن الولايات المتحدة دائما تعلن عن نفسها بأنها مع تقرير المصير للشعوب، وهي تتعامل مع كورد العراق من منطلق التجربة الديمقراطية التي نقلتها لهذا البلد عام ٢٠٠٣ ضمن إطار العراق الفيدرالي، وتعمل على دعم علاقاتها مع إقليم كردستان بمختلف المجالات والتي كان آخرها المجال الأمني والعسكري المشترك في محاربة تنظيم داعش الإرهابي وطرده من العراق.

على أن الولايات المتحدة تتبع سياسة التوازنات في مصالحها الحيوية في المنطقة ' فهي لا تعارض قيام دولة كوردية كون قيام الدولة لا يضر بالمصالح الأمريكية، لكنها ترى بأن قيامها الآن ربما يبعثر الأوراق الأمريكية التي تحاول استخدامها في مواجهة النفوذ الإيراني في المرحلة

الراهنه وترى ان قيام تلك الدولة يأتي ضمن تخطيط امريكي منظم ضمن سياسات متبعة تمثل الخطة الامريكية لإعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحا ومصالح حلفائها في المنطقة ومنهم الكورد الذين يعدون اليوم الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة في المرحلة الراهنه ...

توثيق قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- البياتي: عبد الرحمن، (٢٠٠٩). سياسة بريطانيا تجاه كورد العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية: جامعة بغداد).
- البوتاني: عبد الفتاح، (٢٠٠١). وثائق عن الحركة القومية الكردية التحررية. (أربيل: مؤسسة موكرياني).
- الجنابي: عبد السميع خلف. (٢٠١٧). تطور المشكلة الكردية في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨. أطروحة دكتوراه غير منشورة. (كلية الآداب: جامعة الأنبار).
- الحمداني: حامد شريف. (٢٠٠٤). لمحات من تاريخ حركة التحرر الكوردية في العراق (بغداد: د.مط).
- خاروداكي: ماريانا. (٢٠١٣). الكرد والسياسة الخارجية الامريكية - العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٥. (ترجمة: خليل الجيوسي) (بيروت: د.مط).
- سرور: نعمة سعيد. (٢٠٠٧). الاستراتيجية الامريكية تجاه كردستان العراق. رسالة ماجستير غير منشورة، (عمادة - الدراسات العليا: جامعة القدس).
- العزاوي: دهام محمد. (٢٠٠٩). الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات).
- عقلان: خالد. (٢٠١٧). الجذور التاريخية للقضية الكردية (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية).
- ناوحنوش: سلام، (٢٠٠٢). احتلال وتقسيم كردستان (أربيل، د.مط).
- الهيتي: غسان متعب وفارس: عمرياس. (٢٠١٢). "موقف الولايات المتحدة من القضية الكوردية ١٩٦٨ - ١٩٧٥". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، ع (٤).
- عماد ابشناس. (٢٠١٧).
- عماد ابشناس. (٢٠١٧، ٩، ٢١). <https://www.aljazeera.net/opinions/2017/9/21>.
- عماد ابشناس. (بلا تاريخ). لماذا تعارض ايران استفتاء كردستان العراق؟ تم الاسترداد من <https://www.aljazeera.net/opinions/2017/9/21>

توثيق المصادر والمراجع باللغة الانكليزية:

- Durham :Whitney Dylan.(2010).The 1920 Treaty of Sevres and the Struggle for a Kurdish Homeland in Iraq and Turkey between world wars.(Oklahoma :Oklahoma State University
- F.R.U.S (Foreign Relation of the United State).(13.June1969). Vol,E4.1969-1976,Doc259. memorandum of cover solution.

توثيق المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت:

- Hama:Hawar Hasan.(2021). US foreign toward the Iraqi kurds Retrieved from/
<https://www.kurdistan.com/en/details.aspx?jimare=1107>

and became an active part of the Iraqi political system and an essential pillar of the political system in Iraq, which was subjected to a strong shake after ISIS terrorist organization took control of important geographical joints in Iraqi territory in 2014, and with the contribution of the Kurds with the local, regional and international community in eliminating this organization , The Kurdish decision-maker saw that the time had come to put the final touches to the independence of Kurdistan, and that was in the Kurdish referendum on independence in 2017, however, the regional parties (Iran) and the international (the United States of America) had a position opposing this step, and each of them had its own vision about the establishment of the state The Kurdish language in this region, which receives the attention of regional and international politics and subject it to its interests and growing influence in it.

Keywords: *Kurdistan, America, Iran, Iraq, Referendum*